

Distr.: General
22 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ١٥٩/٦٨ بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وفي الفقرة ٢٢ من ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يورد فيه الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالإقرار بالتنوع الثقافي وأهميته بين جميع الشعوب والأمم في العالم، آخذاً في الاعتبار آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

وبناء على طلب الجمعية العامة، دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدول ووكالات الأمم المتحدة إلى تقديم معلومات خطية عن الجهود المبذولة في هذا الصدد، وأجرت مشاورات غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية. ويقدم هذا التقرير موجزاً للمعلومات الواردة. وتركز البيانات الواردة من الحكومات على التدابير المتخذة من أجل تعزيز التنوع الثقافي وحماية الحقوق الثقافية للأقليات القومية.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

010915 280815 15-12346 (A)



أولا - مقدمة

١ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت الجمعية العامة القرار ١٥٩/٦٨ بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وفي الفقرة ٢٢ من ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ القرار يورد فيه الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالإقرار بالتنوع الثقافي وبأهميته بين جميع الشعوب والأمم في العالم، آخذاً في الاعتبار آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية، وأن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدول والمنظمات المعنية إلى تقديم تقارير عن الجهود المبذولة؛ وحتى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، كان قد ورد ١٣ رداً من الدول ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويتضمن هذا التقرير موجزا للتقارير الواردة.

ثانيا - موجز المعلومات الواردة من الحكومات

الأرجنتين

٢ - وصفت الأرجنتين ما بذلته من جهود بهدف إدراج منظور جنساني ومتعدد الثقافات في جدول أعمالها المتصل بحقوق الإنسان من أجل كفالة المساواة في الفرص والمعاملة، في حملة أهداف أخرى. فالنظام الأساسي الوطني بشأن التعليم 26.206، والنظام الأساسي الوطني بشأن خدمات الاتصالات السمعية البصرية 26.552، والنظام الأساسي 26.994 الذي اعتمده بموجب قانون مدني وتجاري جديد، جميع هذه النظم الأساسية ترمي إلى النهوض بتنمية التعددية الثقافية. ومن الجدير بالذكر أن مشاركة الشعوب الأصلية في صياغة واعتماد هذه القوانين كان مضمونا في جميع المراحل.

٣ - ومن خلال تعديل دستوري أجري في عام ١٩٩٤، تم الإقرار بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني والأقليمي. ومنذ عام ٢٠٠٣، وتعمل الحكومة على تعزيز الحوار بين الثقافات مع أبناء الشعوب الأصلية وذلك بغية تحقيق التعاون في وضع السياسات العامة. وقد أنشئ المجلس الوطني المعني بمشاركة الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٤ بهدف ضمان المشاركة الفعلية للشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ السياسات العامة.

٤ - وعلى النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي الوطني 26.160 والقوانين الأخرى، أجرى المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية عملية مسح لمجتمعات الشعوب الأصلية في الأرجنتين، تم من خلالها تحديد ٦٤٧ من هذه المجتمعات. وتعتبر الحكومة هذا المسح

لمجتمعات الشعوب الأصلية خطوة ضرورية نحو ضمان حقوق هذه الشعوب في حياة الأراضي والأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج معني بتعزيز المجتمعات المحلية خدمات المساعدة القانونية، وذلك بهدف تعزيز تنظيم المجتمعات المحلية وبناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية على وضع الاستراتيجيات التي تمكنها من المطالبة بنجاح بأراضي الشعوب الأصلية. وفضلا عن ذلك، ساعد النظام الأساسي 26.160 على الجبلولة دون طرد عدد من مجتمعات الشعوب الأصلية من أراضيها، وأفضى تطبيقه على مستوى القضاء إلى وضع مجموعة وافرة من الاجتهادات القضائية بشأن القضايا المتصلة بأراضي الشعوب الأصلية.

٥ - كما قدم التقرير أيضا معلومات عن الجهود الوطنية الرامية إلى الاعتراف بثقافة الأرجنتين المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها، بما في ذلك عن طريق اعتماد خطة وطنية بشأن مكافحة التمييز، وإقامة يوم وطني للاحتفال بثقافة الأرجنتينيين المنحدرين من أصل أفريقي، وإصدار منشورين بشأن ثقافة الأرجنتينيين المنحدرين من أصل أفريقي وحقوق الإنسان.

أرمينيا

٦ - ركزت أرمينيا في تقريرها على إحدى أولويات سياستها العامة، ألا وهي تعزيز حفظ التراث الثقافي للأقليات القومية ونشره وتطويره. وقد وصف التقرير المبادرات المتخذة من أجل تعزيز التنوع الثقافي، بما في ذلك إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن صفحة مستقلة بشأن ثقافة الأقليات القومية المقيمة في البلد، وبشأن البرامج الوطنية والإقليمية، والتشريعات والصكوك الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية للأقليات القومية.

٧ - وميزانية وزارة الثقافة تمول كل عام عددا من الفعاليات الثقافية ذات الصلة بالأقليات القومية. وتعاون الوزارة مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تمثل الأقليات القومية وتقدم لها المساعدة في تنظيم المعارض والحفلات الموسيقية والمناسبات الثقافية الأخرى. ويجري بانتظام عقد اجتماعات ومشاورات مع ممثلي جمعيات الأقليات القومية تتم خلالها مناقشة الأنشطة المشتركة والتحديات الثقافية الرئيسية التي تواجه الأقليات القومية، والاقتراحات الرامية إلى تحسين الإطار التشريعي.

٨ - وبغرض دعم الحياة الثقافية للأقليات القومية، أطلق عدد من المبادرات بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بما فيها تنظيم مسيرة تحت شعار "أرمينيا موطني"، وإنتاج فيلم بعنوان "الآشوريون في أرمينيا"، وتنظيم حفلة موسيقية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المجلس التنسيقي للمنظمات القومية والثقافية للأقليات القومية. وأشار تقرير أرمينيا

كذلك إلى أن الحكومة هي المسؤولة عن حماية جميع المعالم التاريخية والمعمارية والثقافية والدينية، بصرف النظر عن مرجعيتها الإثنية أو الدينية، وإلى أنها قامت جزئياً بإعادة بناء المستوطنة اليهودية والمنطقة المحيطة بمقررة ييغيجيس.

٩ - وفيما يتعلق بالأدب والصحافة، قام العديد من مجتمعات الأقليات بنشر كتب غير روائية تناولت مجتمعاتها، وقد جرى ويجري حالياً إدراج أعمال كبار الكتاب، من الأقليات الكردية والبيزيدية والآشورية والروسية وغيرهم من الكتاب الذين يكتبون بلغات الأقليات الإثنية الأخرى، في المجموعات الأدبية لنادي الكتاب الوطنيين المعروف باسم "أدبيات أرمافير". وتشكل مجموعة واسعة من الكتب باللغات اليونانية والكردية والروسية وغيرها من لغات الأقليات الإثنية جزءاً من الكتب المحفوظة والمستخدمة في المكتبة الوطنية وغيرها من المؤسسات التعليمية.

أذربيجان

١٠ - أكدت أذربيجان على ازدياد قدرتها على تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات بحكم عضويتها في المنظمات الأوروبية والإسلامية على السواء. وقد أصبح الحوار بين الثقافات وبين الأديان من أولويات سياستها الخارجية، وقد اضطلعت أذربيجان بدور رائد في مختلف المبادرات والفعاليات الدولية. ففي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥، استضافت أذربيجان المنتدى العالمي الثالث للحوار بين الثقافات بالتعاون مع كل من اليونيسكو، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومنظمة السياحة العالمية، ومجلس أوروبا، والمنظمة الإسلامية للعلم والتربية والثقافة. وقد تناول المنتدى قضايا رئيسية من قبيل قوة الإقناع والتنوع في العصر الحديث، ودور الزعماء الدينيين في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز التعددية الدينية، وإشراك الشباب في الحوار بين الثقافات، ومسؤوليات الحكومات والمنظمات الدولية في بناء الثقة بين الثقافات.

١١ - وتعاون أذربيجان مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهي عضو في مجموعة أصدقائه. وقد أقر الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات اقتراح حكومة أذربيجان باستضافة المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في باكو في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم أذربيجان الحوار بين الثقافات ضمن إطار مجلس أوروبا، وقد اعتبرت مسألة تعزيز المجتمعات متعددة الثقافات، على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم، إحدى أولوياتها الأربعة أثناء فترة رئاستها للجنة الوزراء، من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد استضافت أذربيجان أول منصة لتبادل

الأفكار بشأن الثقافة والرقمنة (٢٠١٤)، وتبادل الأفكار بشأن البعد الديني للحوار بين الثقافات (٢٠١٤)، وفعالية الاحتفال بأيام التراث الأوروبي (٢٠١٤).

البوسنة والهرسك

١٢ - أكدت البوسنة والهرسك في ردها على تعدديتها الدينية والإثنية والثقافية والتزامها بالحفاظ على ذلك التكوين المتنوع، وأشارت إلى أن تعزيز الحوار بين الثقافات هو أداة هامة لتعزيز التسامح فضلا عن الوحدة في ظل التنوع.

١٣ - إن لجنة الحفاظ على الآثار الوطنية، المنشأة بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، تتحمل المسؤولية عن حماية الآثار الوطنية، وهي تمارس هذه السلطة من خلال الإجراءات الجنائية في الحالات التي تنطوي على أعمال بناء غير قانونية أو لا تستوفي المعايير المطلوبة، وعلى سوء صيانة للآثار الوطنية. ويشكل تدمير الممتلكات الثقافية أو إلحاق الضرر بها جريمة بموجب قوانين العقوبات في البوسنة، واتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا، ومقاطعة بريتشكو.

١٤ - وأشار التقرير أيضا إلى مبادرة شارك في تنفيذها كل من اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وموكت في إطار بند الثقافة والتنمية لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، وأسفرت عن إصدار منشور يضم ترجمات لجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الأديان في البوسنة والهرسك مسردا للمصطلحات الدينية.

١٥ - وقد أنجزت عملية إعادة بناء العديد من المعالم التاريخية والدينية التي دمرت أثناء الصراع الذي دار في الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ أو هي قيد الإنجاز، بما في ذلك الجسر القديم في موستار، ومسجد فيرهاديا في بانيا لوكا، ودير زيتوميسليتشي، وباسكارسيا (المدينة القديمة في سرايفو)، ودير بيهان.

كوبا

١٦ - اعتبرت كوبا، في ردها، أن العولة الليبرالية الجديدة، إلى جانب أوجه عدم المساواة في الحصول على المعلومات والهيمنة الثقافية المفترضة للبلدان المتقدمة النمو، تشكل خطرا بالغاً على أعمال الحقوق الثقافية، والحفاظ على الهويات الثقافية والتنوع الثقافي. وأشارت إلى أنه لا يمكن للسوق وحدها كفالة الحفاظ على الهويات الثقافية وتعزيزها، وشددت على الأهمية الشاملة للتركيز على السياسات العامة أكثر من التركيز على مصالح القطاع الخاص.

١٧ - ففي كوبا، تضطلع الدولة بتعزيز التعليم والثقافة والعلوم بجميع أشكالها، وتضمن حرية الإبداع الفني والدفاع عن الهوية الثقافية الكوبية. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل الحكومة صون التراث الثقافي الكوبي والتراث الفني والتاريخي للأمة، وحماية الآثار الوطنية، مراعية في ذلك التقاليد المحلية والقيم العالمية. وقد ناصرت كوبا على الدوام ثقافة لا تتسم بالتعصب القومي أو كراهية الأجانب أو التحيز الإيديولوجي. وقد منحت الأولوية لحماية التراث الحي وعززت الثقافة العالمية، إلى جانب الدفاع الشديد عن الهوية الثقافية الوطنية، بما في ذلك الحفاظ على إمكانية وصول الناس إلى تراثهم العالمي.

١٨ - وقد أكدت كوبا من جديد التزامها بدعم جهود منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسكو، من أجل الحفاظ على التنوع الثقافي لجميع الشعوب والأمم وتعزيزه. وأكدت أن تعزيز تعددية الأطراف لا غنى عنه في تعزيز التنوع الثقافي وحمايته.

غواتيمالا

١٩ - يعترف دستور غواتيمالا بالحق في الثقافة والهوية الثقافية، وينص على حماية الثقافة والتراث الثقافي والفن والفنون الشعبية والحرف التقليدية. ونظرا لكون نحو ٤٠ في المائة من سكان غواتيمالا ينتمون إلى الأقليات الإثنية والثقافية من المايا أو الغاريفونا أو الشينكا، ونظرا لوجود ٢٤ لغة محكية في البلد، فقد أنشأت غواتيمالا المؤسسات ووضعت السياسات والتشريعات والبرامج التي ترمي إلى تلبية تطلعات شعبها. وعلى وجه الخصوص، يعمل عدد كبير من المؤسسات (بما فيها أكاديمية لغات المايا السائدة في غواتيمالا، والصندوق الغواتيمالي لتنمية الشعوب الأصلية، والمجلس الوطني لتنفيذ اتفاقات السلام) على تعزيز احترام التنوع الثقافي في مجالات عديدة، بما فيها اللغة، والتعليم، والصحة، والدين، مع التركيز على الشعوب الأصلية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالسياسة العامة، فإن السياسة الوطنية بشأن التعايش والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري تسعى إلى ضمان وجود دولة تتسم بالتعددية، يعترف فيها بأبناء الشعوب الأصلية كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية ولا يتعرضون للتمييز أو الاستبعاد الاقتصادي. وتسعى السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وتنميتها الشاملة وخطة تكافؤ الفرص (٢٠٠٨-٢٠٢٣) إلى تعزيز تنمية نساء الشعوب الأصلية من المايا والغاريفونا والشينكا والمولدين (Mestizo) في جميع جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢١ - والقانون المتعلق بحماية التراث الثقافي للأمة، وقانون التعليم الوطني الذي يوفر التعليم ثنائي اللغة في المناطق التي تكون فيها أغلبية السكان من أبناء الشعوب الأصلية، وقانون اللغة

الوطنية الذي يمكن كل من المجتمعات المحلية من الحصول على الخدمات العامة باللغة السائدة فيه، هي أمثلة على التدابير التشريعية الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي. وفي مجال التعليم، يتم دعم هذه التدابير ببرامج تضعها وزارة التعليم، ويركز أحدها على المواد التربوية وتلك المستخدمة في تدريب المعلمين باللغات القومية.

كازاخستان

٢٢ - أشارت كازاخستان في تقريرها إلى أنها لم تشهد أي صراعات دينية على الرغم من تعايش الطوائف والتقاليد والثقافات المختلفة البالغ عددها ١٨ طائفة. فالعلاقات المتينة القائمة بين الجماعات الإثنية في كازاخستان والمجالات المتاحة لها قد أثرت الثقافة. فكل مجموعة إثنية لها الحق في تشكيل المراكز الثقافية ومدارس الأحد الخاصة بها، مما يساهم في إنعاش وتطوير اللغات والثقافات والتقاليد والأعراف. وحتى تاريخ تقديم الرد، كان يوجد في كازاخستان ٩٠٠ جمعية إثنية وثقافية و ١٩٠ مدرسة من مدارس الأحد. وأشارت أيضا إلى أن كازاخستان، بوصفها دولة علمانية وديمقراطية بموجب الدستور، وبصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية على إعمال وحماية حقوق الإنسان.

٢٣ - ويهدف تعديل الإطار القانوني، سُن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قانون جديد ينظم الأنشطة الدينية وعمل الجمعيات الدينية. ومنذ عام ٢٠٠٣، يُعقد مؤتمر زعماء الديانات العالمية والتقليدية، الذي استضافته كازاخستان في عاصمتها، كل ثلاث سنوات كجزء من الجهود الرامية إلى صون وتعزيز الوئام بين الأديان والحرية الدينية. كما تتخذ الدولة أيضا تدابير استباقية لتحديد وإزالة أي انتهاكات للقانون في هذا المجال، بما في ذلك من خلال التدابير التصحيحية.

٢٤ - وأكدت كازاخستان التزامها بالتعددية الدينية وباحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، بما في ذلك حرية الوجدان والدين.

موريشيوس

٢٥ - أشارت موريشيوس في تقريرها إلى أنه، بهدف تيسير التبادل الثقافي فيما بين أفراد المجتمعات المحلية المقيمين في موريشيوس، نظمت الحكومة عددا من الاحتفالات السنوية، بما فيها مهرجان الربيع، وعيد الفطر، وديفالي، وعيد الميلاد، ويكون لكل مجتمع محلي يوم عطلة عامة يتصل بالمهرجان الخاص به. وهي تقدم المساعدة إلى المنظمات الثقافية من أجل

تنظيم الفعاليات الثقافية خلال المهاشيفراتري، والكافادي، والفاروشا بيرابو، وديفالي، وعيد الميلاد.

٢٦ - وتتمثل الأهداف الرئيسية لوزارة الثقافة، في جملة أمور، في تعزيز الوئام الاجتماعي (من خلال تدعيم التعددية، وتعزيز الإبداع، والاحتفال بالقيم الثقافية)، وصون وتعزيز القيم الثقافية، وتعزيز التفاعل الثقافي، وتشجيع تنمية قطاع فني وثقافي يتسم بالدينامية. وفيما يتعلق باللغة، تنظم وزارة الثقافة مسابقات وطنية في مجال المسرح بعشرة لغات، يشارك فيها نحو ١٣٠ نادٍ و ١٥٠٠ فنان. ولدى المراكز الثقافية صناديق استئمانية تدعم تعزيز اللغات والمحافظة عليها في شكلها الخطي والشفوي، فضلا عن تشجيع التطور اللغوي.

٢٧ - وقد أبرمت موريشيوس اتفاقات بشأن التبادل الثقافي تسعى إلى بناء الروابط الثقافية مع البلدان الأخرى، وتساعد الزيارات التي يقوم بها الفنانون والأخصائيون والخبراء بموجب هذه الاتفاقات على تعزيز الروابط الثقافية المشتركة والتراث المشترك.

المكسيك

٢٨ - سلط رد المكسيك الضوء على الأولوية التي تمنحها المكسيك للحفاظ على ثقافات الشعوب الأصلية وتعزيزها من خلال السياسات والبرامج العديدة. ومن ضمن سكان البلد المنتمين للشعوب الأصلية والبالغ عددهم ١٥,٧ مليون نسمة، يوجد ٦٨ جماعة من جماعات الشعوب الأصلية وما يقابلها من لغات الشعوب الأصلية المدرجة في فهرس اللغات للمعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية. ويبلغ عدد من يتكلمون لغات الشعوب الأصلية ٦,٦ مليون نسمة، وأكثر تلك اللغات تداولاً هي الناهواتل والمايا والسابوتيك والميكستيك والأوتومي. وكما ورد في تقرير المكسيك، فإن العديد من لغات الشعوب الأصلية معرضة للاندثار.

٢٩ - وقد وضعت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية برنامجاً خاصاً لصالح الشعوب الأصلية (٢٠١٤-٢٠١٨)، وهو يرمي إلى النهوض بالظروف المعيشية للشعوب الأصلية وتوفير فرص الحصول على مستوى أفضل من التعليم والصحة والسكن والبنية التحتية. وتقوم سياسة الحكومة المتعلقة بحماية الشعوب الأصلية على عدة ركائز استراتيجية، لا سيما حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها إمكانية اللجوء إلى القضاء، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في مجتمع الشعوب الأصلية، والحفاظ على ثقافة الشعوب الأصلية وتعزيزها كجزء من التراث الوطني.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٤، اتخذت الأمانة العامة للتعليم العام والمعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية عددا من التدابير لتعزيز التعليم الثنائي اللغة، بما في ذلك نشر المواد التعليمية بمختلف اللغات. وعلى مستوى المؤسسات والبرامج، يساعد المجلس الوطني للثقافة والفنون، والمعهد الوطني للفنون الجميلة، والأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، ومؤسسة التراث الثقافي غير المادي، وبرنامج التنوع الثقافي على تعزيز التنوع الثقافي من خلال تنظيم المعارض وغير ذلك من الفعاليات المتاحة لعامة الناس، ومن خلال عمليات التبادل الفني بين الثقافات وعلى الصعيد الدولي، وصناعة السينما، والأدب، والمهرجانات، والموسيقى، والإذاعة، وتيسير التعبير الفني للشعوب الأصلية، وحماية المعالم الثقافية.

المملكة العربية السعودية

٣١ - قدم تقرير المملكة العربية السعودية معلومات عن الأنشطة المنفذة من أجل تعزيز التنوع الثقافي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وأشار إلى أن الهدف من هذه الأنشطة هو حماية ثقافة المجتمع السعودي وقيمه الأصيلة، والتشجيع على التعرف أكثر على الثقافات الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك، المهرجان الوطني للتراث، وهو مهرجان سنوي يعرض التراث الوطني جنبا إلى جنب مع الثقافة الحديثة، ومن المواضيع الهامة التي يتناولها الحفاظ على التراث الوطني. وهناك أيضا عدد من الجمعيات الثقافية والفنية، مثل الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون (المنشأة عام ١٩٧٥)، وجمعية الفنون التشكيلية، وجمعية المسرحيين السعوديين، والأندية الأدبية المنتشرة في أنحاء المملكة.

٣٢ - ويهدف تعزيز الحوار بين أتباع مختلف الأديان والثقافات، تم تنظيم عدة مؤتمرات، بما في ذلك ذلك مؤتمر جنيف الذي عقدته منظمة التعاون الإسلامي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي أفضى إلى إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويهدف المركز إلى تعزيز التفاهم والتعايش السلمي والتسامح بين الشعوب من خلال الحوار وجعل الخلافات بين أتباع الأديان والثقافات أساسا للتفاهم وليس للتصادم. كما استضافت المملكة العربية السعودية أيضا الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي لتعزيز التضامن الإسلامي، في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد خلص مؤتمر القمة إلى توصيات بشأن تطوير المناهج الدراسية لترسيخ قيم الإسلام الأصيلة في مجالات التفاهم والتسامح والحوار والتصدي للتطرف المستتر بالدين وتعزيز الاعتدال. وقد عقدت منظمة التعاون الإسلامي دورتها الخامسة تحت عنوان "مسار استنبول: من الاعتماد إلى التنفيذ"، وناقشت كيفية تعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ المعنون "مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحرير على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدتهم".

٣٣ - وأشار التقرير إلى المادة ٨ من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن الحكم في المملكة العربية السعودية يقوم على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية. وتؤكد المادة ٢٦ من وثيقة السياسة الإعلامية، الصادرة بموجب قرار وزاري في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أن حرية التعبير في وسائل الإعلام مكفولة ضمن الأهداف والقيم الإسلامية والوطنية.

صربيا

٣٤ - أشارت صربيا في تقريرها إلى أن سياستها الثقافية تقوم على حرية التعبير الثقافي والإبداع الفني، والاستقلال الذاتي للكيانات الثقافية، وإتاحة إمكانية وصول الجمهور إلى المضمون الثقافي، واحترام الثقافة الأوروبية والقيم الديمقراطية، والتقاليد الوطنية، وتنوع أشكال التعبير الثقافي. وتعتبر ثقافات الأقليات القومية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية، ويتمثل هدفها في تعزيز كل من هذه الثقافات، وتعزيزها مجتمعة ضمن السياق الأوسع نطاقاً.

٣٥ - وقد كان لإصدار القانون المتعلق بالمجالس الوطنية للأقليات القومية أثر كبير على رفع مستوى الوعي العام في صربيا فيما يتعلق بصون وتعزيز ثقافات الأقليات ولغاتها. فبإمكان الأقليات الآن انتخاب المجالس الوطنية الخاصة بها، التي تقوم من خلالها بممارسة حقها في تقرير المصير في القضايا المتصلة بالثقافة والتعليم والإعلام والاستخدام الرسمي للغاتها وطرق كتابة تلك اللغات. ومن حيث المشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل التي تمم الأقليات القومية، تقوم المجالس الوطنية التي تمثل الأقليات القومية، بموجب القانون المتعلق بالثقافة، بتنفيذ السياسات الثقافية الخاصة بها، وبإمكانها المشاركة في عملية صنع القرار أو اتخاذ قرارات مستقلة بشأن المسائل المتصلة بثقافتها.

٣٦ - وفيما يتعلق بالتمييز، بما في ذلك التمييز ضد جماعات الأقليات، يشير التقرير إلى الاستراتيجية الصربية لمنع التمييز والحماية منه، فضلا عن خطة العمل المخصصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي تسعى إلى مكافحة التمييز بطريقة شاملة. وترد في الاستراتيجية الأنشطة الرامية إلى القضاء على التمييز، ولا سيما ضد الأقليات الإثنية والطوائف الدينية الصغيرة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال.

٣٧ - وتولي صربيا اهتماما خاصا للتعاون الدولي، ولا سيما من منظور ترسيخ القيم الثقافية وتعزيزها وتبادلها. وفي هذا السياق، أصدرت دعوة مفتوحة لتقديم الطلبات للمشاركة في مشروع لترجمة الأعمال الأدبية الصربية الرئيسية إلى اللغات الأجنبية. وتيسر صربيا أيضا المشاركة في العديد من المهرجانات والزيارات وعمليات التبادل، ولا سيما تلك

المنظمة في إطار البرامج الثنائية للتعاون الثقافي، وقد أبرمت اتفاقات تعاون عديدة في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والرياضة مع البلدان التي أتى منها السكان الناطقون بلغات الأقليات.

إسبانيا

٣٨ - أشارت إسبانيا في ردها إلى أن الحكومة المركزية والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا للدستور الإسباني، ملتزمة التزاما شديدا باحترام التعددية الثقافية واللغوية. والسياسة الثقافية لا مركزية، ولذلك تقوم بتنفيذها الكيانات المحلية، على الرغم من اضطلاع السلطات المركزية بدور تنسيقي.

٣٩ - ويوفر الإطار القانوني والسياساتي الحماية للأقليات (بموجب النظامين الأساسيين ٢/٢٠٠٩ و ٤/٢٠٠٠ بشأن حقوق وحرريات غير المواطنين في إسبانيا وإدماجهم في المجتمع)، والمساواة بين الجنسين (بموجب النظام الأساسي ٣/٢٠٠٧ بشأن المساواة بين المرأة والرجل)، والتعددية في وسائل الإعلام، والأنشطة المشتركة بين الثقافات على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة التعليم والثقافة والرياضة، بالتعاون مع الوزارات الأخرى، وضعت خططاً واستراتيجيات وطنية من أجل تعزيز التسامح ومكافحة أوجه عدم المساواة، مما أفضى إلى خطة حقوق الإنسان (٢٠٠٨)، والخطة الاستراتيجية للمواطنة والإدماج (٢٠١١-٢٠١٤)، والاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي لطائفة الروما في إسبانيا (٢٠١٢-٢٠٢٠)، وخطة العمل الوطنية للإدماج الاجتماعي (٢٠١٣-٢٠١٦). وأنشئ عدد من المؤسسات تتبنى أهدافاً مشابهة، بما في ذلك المرصد الإسباني المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب، ومعهد ثقافة الروما، وشبكة الشعب اليهودي في إسبانيا.

٤٠ - وينص الدستور على أن نظام التعليم يجب أن يسعى إلى تحقيق التنمية الكاملة لجميع البشر واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فضلا عن مبادئ الديمقراطية والوثام. وبالتالي، فإن الإصلاحات التي أجريت مؤخرا على نظام التعليم، بما في ذلك النظام الأساسي العام بشأن التعليم (٢٠٠٦) والنظام الأساسي العام بشأن النهوض بجودة التعليم (٢٠١٣)، قد عززت المساواة وعدم التمييز وسعت إلى تعزيز احترام الثقافات المختلفة. وضمن هذا الإطار السياساتي الواسع، أطلقت وزارة التعليم مبادرات محددة لكفالة الإدماج الاجتماعي والمساواة في الفرص والحوار بين الثقافات، بما في ذلك إنشاء مركز الموارد المعني بالتنوع الثقافي والتعليم، والبرنامج المعني باللغة والثقافة البرتغالية، والمؤتمر الإسباني المغربي بشأن التعاون الثقافي.

فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

٤١ - سلط تقرير جمهورية فتزويلا البوليفارية الضوء على الاعتراف بالتنوع الثقافي في الدستور، الذي يحدد الأمة الفتزويلية بأنها أمة متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات. وينص الدستور أيضا على حماية الحرف اليدوية والصناعات الوطنية التي ترمز إلى ذلك. وأشار في التقرير إلى أهمية تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الحياة العامة وحماية ثقافة تلك الشعوب. وفي هذا الصدد، فإن هدف النظام الأساسي لعام ٢٠٠٩ بشأن التراث الثقافي للشعوب والمجتمعات المحلية هو دعم التعرف على التراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وحفظه وإحيائه ونشره. ويسعى القانون الأساسي بشأن الثقافة إلى حماية الإبداع الثقافي من خلال الحفاظ على اللغة الإسبانية ولغات الشعوب الأصلية وتعزيز النشر والثقافة الشعبية.

٤٢ - وأشار التقرير إلى مبادرات أخرى مختلفة، مثل سجل التراث الثقافي (عملية يقودها المجتمع المحلي لتحديد وتسجيل المعلومات الثقافية من خلال نظام للتدوين والحفظ) ومشروع "المهمة الثقافية: ما يعتلج في القلب"، وهو برنامج متعدد القطاعات لتحفيز المشاركة الشعبية وضمان الوصول إلى الثقافة. ويدعم النظام الوطني للثقافة الشعبية، الذي أنشئ في عام ٢٠١١، التعاون بين المؤسسات العامة العاملة في مجال الثقافة، وفرادى المؤسسات المعنية بالثقافة الشعبية.

ثالثا - موجز المعلومات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٤٣ - أكدت اليونسكو على أهمية الحفاظ على التنوع الثري للثقافات وتعزيز نشرها على نطاق واسع، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها للمساهمة في تحقيق السلام والأمن الدائمين وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونظرا لكون التنوع الثقافي "شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة"^(١)، فإن اليونسكو دعت إلى الاعتراف بالثقافة، بما فيها تنوع أشكال التعبير الثقافي، بوصفها عاملا تمكينيا ومحركا للتنمية المستدامة في سياق المفاوضات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٤ - وبوصف اليونسكو وكالة متخصصة للأمم المتحدة تضطلع بولاية صريحة بشأن الثقافة، فإنها ركزت في عملها على المساعدة في صون ونقل الأصول والممارسات والقيم

(١) انظر الفقرة ٦ من المادة ٢ من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥).

الثقافية، بما فيها تلك المتصلة بالأقليات، بما يبرز الطائفة الواسعة من الثقافات المتنوعة، وعلى الدعوة إلى إدماجها في القانون الدولي وفي التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد شجعت على التصديق على الاتفاقيات الدولية، التي تعكس الطائفة الواسعة من الثقافات المتنوعة، وقدمت الدعم التقني والمشورة في مجال السياسة العامة من أجل تنفيذها. وفي الحالات التي تعرض فيها التنوع الثقافي للخطر أثناء الصراعات، قامت اليونسكو بتعبئة المجتمع الدولي وشركائها في الأمم المتحدة من أجل إدانة تلك الهجمات باعتبارها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، مسلطة الضوء على الروابط القائمة بين الثقافة والأمن، وداعية إلى إدماج حماية التراث الثقافي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات الإنسانية.

٤٥ - ويتصل جزء أساسي من جدول أعمال اليونسكو بتفعيل "التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية"، في نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية، من خلال المبادئ التوجيهية للسياسة العامة، وأدوات ومناهج التوجيه التربوي، وحلقات العمل الإقليمية من أجل تعزيز التضامن والاحترام والتفاهم. وشكّل المنتدى الثاني الذي عقده اليونسكو بشأن "التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية" (باريس، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) تحت عنوان "بناء مجتمعات سلمية ومستدامة: الإعداد لما بعد عام ٢٠١٥" إنجازاً هاماً. أما الإنجازات الهامة الأخرى فتتصل بمجموعة أدوات اليونسكو بشأن تنقيح/تعديل المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى، والكتيب المشترك بين اليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان بشأن المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأدوات "تعليم احترام الجميع"، بشأن مكافحة التمييز والعنف في التعليم ومن خلاله.

٤٦ - وتشجع اليونسكو حرية التعبير وتنمية وسائط الإعلام بوصفها عوامل تمكّن من حرية التعبير الثقافي وتتيح الوصول إلى التنوع الثقافي لدى الجميع. وقد نشر منهج بشأن الصحافة المتعددة الثقافات بهدف التأثير على المناهج الدراسية لكليات الصحافة والقائمين على التعليم. ونظمت اليونسكو أسبوع مبادرة التثقيف بوسائط الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات من أجل توعية المواطنين بمسألة التثقيف بوسائط الإعلام والمعلومات بوصفها أدوات لتحفيز الحوار بين الثقافات. وهذا الأسبوع هو مبادرة دولية سنوية مشتركة بين اليونسكو، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وبرنامج التعاون بين الجامعات في مجال التثقيف بوسائط الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات، وهو يشكل جزءاً من التحالف العالمي لشراكات التثقيف بوسائط الإعلام والمعلومات، الذي يزيد عدد أعضائه عن ٣٠٠ منظمة من جميع المناطق والثقافات.

٤٧ - وتعمل اليونسكو، مع التركيز بشكل خاص على المدن، على تحقيق الإدماج من خلال التحالف الدولي للمدن لمناهضة العنصرية، وهي شراكة أطلقتها منذ عشرة سنوات لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات. ويسعى التحالف الدولي إلى تحقيق التزامات عديدة من بينها تعزيز تنوع أشكال التعبير والتراث الثقافي لسكان المدن وكذلك التواصل بين الثقافات في سياق الحياة في المدينة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت اليونسكو أيضاً، بالتعاون مع مدينة غراتس، دورة تدريبية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان موجهة إلى أعضاء التحالف الأوروبي. وهي تعيد النظر في الوقت الراهن في استراتيجيتها المتمثلة في إشراك الحكومات المحلية، مدفوعة بالتركيز على مسألة الإدماج على مستوى المدن في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن المناقشات الجارية بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة - المؤمل الثالث.

رابعاً - الخلاصة

٤٨ - تتناول غالبية التقارير الواردة الأطر القانونية وأطر السياسات، والأنشطة الرامية إلى تحديد وحماية الفئات المعرضة لأخطار معينة، والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحساسية الثقافية. ويشدد العديد منها على الدور الهام الذي تؤديه العلاقات المتبادلة بين الثقافات على الصعيد المحلي والوطني والدولي في دعم هذه الأهداف. وتم وصف عدم المساواة والتمييز بأنهما يهددان التماسك والوئام في المجتمع. ومن الأهمية بمكان وجود اعتراف واسع النطاق باعتبار مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز من الأمور البالغة الأهمية في الحفاظ على التنوع الثقافي، وقد وردت في العديد من التقارير معلومات عن التدابير المتخذة من أجل النهوض بالظروف المعيشية لمجتمعات الشعوب الأصلية وتشجيعها على المشاركة في الحياة الثقافية.